**د/ إبراهيم أبراش**

**تفكيك ظاهرة الارهاب**

**نعم لمحاربة الارهاب ونعم لمقاومة الاحتلال**

أثارت التفجيرات التي جرت في باريس يوم السابع من يناير 2015 مسألة الإرهاب كعنف مُدان وعلاقته بأشكال العنف السياسي الأخرى للجماعات والافراد والتي يوسمها أصحابها بأنها عنف سياسي مشروع ، سواء كانت هذه الاعمال تندرج تحت عنوان الجهاد أو مقاومة الاحتلال . تفجيرات باريس ليست الحدث الأول الذي يثير مسألة الإهاب ويضعها موضع الاهتمام الدولي ، فقد سبقتها تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة ، وفي الحالتين جاءت هذه التفجيرات الإرهابية في الغرب متزامنة مع انتشار عنف الجماعات الدينية المتشددة في الشرق الأوسط ، سواء القاعدة في أفغانستان وباكستان ، أو داعض لاحقا في العراق و سوريا وليبيا ، وأخرها إحراق تنظيم (داعش) للطيار الأردني حيا يوم الرابع من فبراير 2015 .

إلا أن إثارة مسألة الإرهاب سابقة لهذه الأحداث حيث تعود لبداية القرن العشرين وقبيل الحرب العالمية الاولى وكانت شأنا أوروبيا خالصا ، والمرة الاولى التي أثيرت فيها مسألة الإرهاب والعنف السياسي دوليا في المنطقة العربية تعود لعام 1972 بعد العملية الفدائية التي نفذتها جماعة (أيلول الأسود) الفلسطينية التابعة لحركة فتح في ميونيخ بألمانيا ، آنذاك تداعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مسألة الإرهاب وهل أن ما يقوم به الفلسطينيون من أعمال عنف ضد إسرائيل وسفاراتها ومؤسساتها في الخارج تندرج في إطار الإرهاب أم إنها أعمال مشروعة تدخل في إطار حق الشعوب الخاضعة للاحتلال بمقاومة الاحتلال ؟ وهو جدل ما زال قائما حتى الآن بالرغم من وجود قرارات ومواثيق دولية تضفي الشرعية على عنف حركات التحرير بما فيها المقاومة الفلسطينية ، وفي تفس الوقت تُجرم الممارسات الإرهابية لإسرائيل .

بعد قرن من الزمن تقريبا ما زال الإشكال مطروحا والالتباس قائما ما بين الإرهاب والجهاد ومقاومة الاحتلال ؟ . كلها مفاهيم تُحيل سياسيا إلى العنف السياسي المنتشر اليوم في العالم العربي والإسلامي وفي عديد من دول العالم ، هذا العنف الدموي غيِّب في عالمنا العربي قضايا جوهرية كان يفترض أن يكون لها الأولوية كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وبناء الدولة الوطنية وحمايتها من التفكك ، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية وعلى رأسها القدس الشريف ، ودوليا أوجد التباسا ما بين إرهاب (الجماعات الإسلامية) المتطرفة ، والمقاومة المشروعة للاحتلال ، الأمر الذي تستغله إسرائيل لخلط الأوراق لتوحِد ما بين الإرهاب الذي تتعرض له دول أوروبية والعنف المنتشر في سوريا والعراق واليمن وليبيا الخ من جانب ، وما يقوم به الفلسطينيون من أعمال مقاومة ضد الاحتلال .

  أعمال العنف السياسي الموسومة بالإرهاب لا تختلف ماديا من بلد إلى بلد ومن زمن إلى آخر، وكلها تحمل درجة ما من الإرهاب والخوف والدمار، ولكن الاختلاف يكمن في تبريرها ومدى مشروعيتها، والمشروعية تحددها الثقافة السائدة في المجتمع، وحيث إن الثقافات متباينة باختلاف الدين والهويات والمصالح ، بل وداخل الثقافة الواحدة ، فأن الجدل حول التوصيف والهدف – مقاومة أم إرهاب سيستمر ما بين الدول والمجتمعات.

فما هو الإرهاب ؟ وهل هو صناعة عربية إسلامية كما يروج الغرب ؟ أم صناعة غربية المنشأ ، وحتى اليوم الغرب ليس بعيدا عن صناعة جماعات إرهابية تمارس العنف تحت راية الجهاد ؟ وما هي الحدود الفاصلة بين الإرهاب العابر للقارات من جانب والمقاومة الفلسطينية للاحتلال من جانب آخر ؟  وهل أن الإرهابيين الذين قاموا بتفجيرات مقر صحيفة شارلي إبيدو وغيرها من المواقع في باريس في يناير 2015 قاموا بهذه العمل ردا على الرسومات المسيئة للرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام فقط ؟ أم أن وراء ذلك مخططات جهنمية تريد توظيف الدين وتوريط المسلمين في لعبة كبرى تخدم الصهيونية العالمية وإسرائيل والغرب وخصوصا واشنطن ؟ وهل ما تقوم به جماعات إسلامية كتنظيم داعش تُعتبر جهادا أم إرهابا ؟ .

سنقارب الموضوع من خلال المحاور التالية : -

المحور الأول : مقاربة مفاهيمية وتأصيلية للإرهاب

المحور الثاني : تداخل الإرهاب مع النضال المشروع للشعوب

## المحور الثالث : الجهاد: شرعية المبدأ والتباس الممارسة

# المحور الاول

# مقاربة مفاهيمية وتأصيلية للإرهاب

كل شكل من أشكال العنف السياسي يمكن أن يتحول إلى إرهاب سياسي في حالة تجاوزه للقانون وللأعراف الدولية وللثقافة والقيم السائدة في المجتمع . كما أن الإرهاب السياسي قد يأخذ بعداً دوليا ويسمى (إرهاب دولي) إذا تجاوز حدود الدولة الواحدة ، كأن يمارسه أفراد أو جماعات ضد أشخاص أو مصالح دولة أخرى أو ضد مصالح دولتهم في الخارج . كل عنف يتضمن درجة من الإرهاب ، ولكن المشكلة تكمن في تحميل بعض اشكال العنف المشروع صفة الإرهاب المُدان وبالتالي إسقاط الشرعية عن ممارسيه بغض النظر عن الأهداف والغايات التي يسعى إليها ممارسوا العنف ، وفي نفس الوقت تجاهل أعمال عنف دموي أكثر إرهابا تمارسه دول قوية ضد اخرى ضعيفة ، أو ضد شعوب خاضعة لإستعمارها . ولكن قبل الحديث عن واقع الإرهاب اليوم – مفهوما وممارسة – لا بد من الرجوع إلى تعريفه لغويا واصطلاحيا والظرفية التاريخية التي أنتجت المصطلح بمفهومه الحديث.

أولا : التعريفات اللغوية والاصطلاحية للإرهاب:

لا مندوحة من الاعتراف بداية أن العنف قرين السياسة، فالحياة السياسية غالبا ما ترافقها أعمال عنف كسبب للممارسة السياسة أو نتيجة لها، وعندما نقول سياسة يعني تضارب في المصالح والإرادات وصراع حولها، وحيث إن السياسة جردت من الأخلاق منذ زمن وباتت محكومة بالمصلحة التي تبرر كل شيء ، فهذا يعني أن السياسة تتوسل كل الطرق لتحقيق أغراضها بما في ذلك العنف والإرهاب، وعليه يمكن القول إن كل ممارسة سياسية سلطوية تتضمن درجة ما من العنف والعنف يتضمن إرهابا بدرجة أو أخرى، والفرق بين العنف والإرهاب ليس في الأثر المادي أو حتى بالهدف بل بحكم القيمة الذي تضفيه الأطراف المتصارعة على العمل العنيف.

تختلف درجة العنف وحكم القيمة المُضفى عليه باختلاف الإمكانيات والظروف والنظم القيمية التي تسود في كل مرحلة وفي كل مجتمع، الحرب عنف سياسي ولكنه منظم وتمارسه الدول وتحشد له الجيوش في مواجهة مباشرة مع خصم معروف ولأسباب معروفة ، وحركات التحرير الوطني تمارس العنف السياسي، والإرهاب أيضا عنف سياسي، قد يكون شكلا من أشكال الحرب الرسمية التي تمارسها الدول، أو تمارسه الدول دون وجود حالة حرب – إرهاب الدولة -، وقد يكون مرافقا لحرب الضعفاء من أفراد وجماعات وشعوب ضد إرهاب الدول المستعمِرة والمهيمنة والمستبدة.

إن كانت الحرب امتدادا للسياسة فإن الإرهاب السياسي امتداد لها بشكل آخر، وإن مقياس الحكم على الحرب من حيث شرعيتها أو عدمه يعتمد على هدف الحرب وبواعثها فإنه من المنطقي أن يكون الحكم على الإرهاب السياسي مرتبطا بالهدف من ممارسته . إلا أنه نظرا لأن العمليات (الإرهابية) تولد ضحايا قد يكونون أبرياء وتثير مشاعر الخوف والرهبة عند الناس، فإن الاتجاه الغالب هو التهرب من المسؤولية عن هذه الأعمال، ومحاولة إلقاء التبعية على الآخرين، فالآخرون هم الإرهابيون والقتلة، وحتى في الحالات التي تلجأ فيها دولة أو جماعات إلى ممارسة هذا النوع من الإرهاب، فإنها تضفي عليه مسميات مثل الدفاع عن النفس أو الإرهاب ضد الإرهاب أو الإرهاب الأبيض... الخ من المسميات.

الإرهاب عنف ، ولكن ليس كل عنف إرهاب، فالعنف قد يكون حربا – العدوانية منها أو غير الشرعية يمكن أن تسمى عدوانا – وقد يكون جرائم جنائية – وهذه تخرج عن إطار المقصود بالإرهاب السياسي وبالعنف السياسي بشكل عام حتى ولو توافرت الجريمة على عنصر ترهيب الضحية – وقد يكون ثورة أو انقلابا عسكريا، أو عمليات أمنية تقوم بها أجهزة الدولة ضد المعارضة السياسية الخ .

مصطلح الإرهاب السياسي المتداول في اللغة العربية اليوم هو ترجمة لكلمة TERRORISM الانجليزية وكلمة TERRORISME الفرنسية وهما مشتقان من اللغة اللاتينية حيث أن كلمة TERROR تعني الرعب والفزع أو الشخص الذي يبثهما في قلوب الآخرين. ومع ذلك يجب الإشارة إلا أن كلمة إرهاب كلمة عربية أصيلة ذكرت في القرآن الكريم قال تعالى **"وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ**" ويتقاطع معناها مع المعنى الذي يروج اليوم في جانب واحد وهو بث الخوف والرعب، ولكن الإرهاب المذكور في القرآن يكون لرد المعتدي، قال الله تعالى "**وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبِّ الْمُعْتَدِينَ**".

أخذ مصطلح الإرهاب مفهومه السياسي الغربي مع الثورة الفرنسية وتحديدا عام 1794 حيث دخل مصطلح ((TERRORISME المعاجم الفرنسية بمعنى سياسة الرعب التي بثتها الثورة الفرنسية في عهد (روبيسبيير) و(سان جوست) وتحديدا عامي 1793و1794. ومنذ ذلك التاريخ أخذ فقهاء السياسة والقانون يستعملون مصطلح الإرهاب للإشارة إلى أعمال العنف السياسي التي تثير الهلع والفزع عند الجمهور، إلا أن مستجدات الحياة السياسية والعلاقات الدولية ودخول مفاهيم الشرعية السياسية والدولية أضفى بعداً قيميا على مفهوم الإرهاب والعنف السياسي بحيث إن هذا الأخير يقترب أو يبتعد عن الإرهاب بمدى قربه أو بعده عن الشرعية كما يحددها القائمون على النظام السياسي الوطني أو النظام الدولي، وزاد مفهوم الإرهاب الدولي إرباكا مع انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين – المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي – وظهور حركات التحرر في دول الجنوب. ولم يعد أمر التعرف على الإرهاب وتعريفة يدور حول مكونه المادي – أي عنف ورهبة وفزع – بل حول شرعيته أو عدم شرعيته .

وكذا تعددت التعريفات حول الإرهاب . الفقيه سوتيل عرفه بأنه العمل الإجرامي المقتَرَف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد بقصد تحقيق هدف محدد . ويعرفه جيفانوفتش بأنه أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة . إذا كان التعريفان السابقان يعرفان الإرهاب بشكل عام سواء كان سياسيا أو غير سياسي، فأن هذا الإرهاب يصبح سياسيا عندما يصبح هدف الفاعل من ممارسته لفعل الإرهاب تحقيق هدف سياسي أو التأثير على الوضع العام، ومن هنا يعرف الفقيه البولوني فاسيورسكي الإرهاب بأنه (منهج فعل إجرامي يرمي الفاعل من خلاله إلى فرض سيطرته بالرهبة على المجتمع أو الدولة بالمحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها).

يمكننا استخراج العناصر المكونة للعمل الإرهابي السياسي بصورة عامة وهي أنه :

1. عمل عنيف يعرض أرواح وممتلكات الأفراد للخطر أو يهدد بتعريضها.
2. موجه إلى أفراد أو مؤسسات ومصالح أو كليهما معا تابعة لدولة ما.
3. يقوم به أفراد أو جماعات بصورة مستقلة، أو يكونون مدعومين من طرف دولة ما.
4. يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو دفاعا عن معتقد ديني .

ومن خلال العناصر أعلاه المكونة للعمل الإرهابي بصورة عامة، يمكن القول إن جوهر الإشكالية يتمحور حول العنصر الأخير، أي الهدف السياسي للعمل الموسوم بالإرهابي، ذلك أن تحديد شرعية العمل الإرهابي أو عدم شرعيته يرتبط بمدى شرعية الأهداف السياسية والدينية ، مع الإشارة إلى تداخل الدين مع السياسة بالنسبة للجماعات الإسلامية التي تمارس (الجهاد) . فشرعية الأهداف بالنسبة لممارسي الإرهاب تسقط صفة الإرهاب بمعناها الإجرامي عن العمليات العنيفة التي تقوم بها ، من منطق أن العنف ليس بالأمر الغريب عن الحياة السياسية.ولكن يبقى السؤال الذي يجعلنا ندور في حلقة مفرغة، من هي الجهة أو المرجعية التي لها الحق في تقييم شرعية أو عدم شرعية العمل الإرهابي؟ ومن فوض ممارسي الإرهاب القيام بهذه الأعمال باسم الدين أو الامة ؟ .

وفي الواقع فإن اعتماد (شرعية) الهدف من استعمال ذلك النوع من العنف السياسي المسمى (إرهاب) كمقياس للحكم على مدى شرعيته ليس بالأمر المستحدث، بل نجد له جذورا في التاريخ السياسي الأوروبي.

**ثانيا : الإرهاب ظاهرة أوروبية المنشأ**

إن كان الفكر الليبرالي الأوروبي في القرنين الماضيين، أولى أهمية كبرى لقضايا الحرية والمساواة، حتى يمكن القول أن هاتين المسألتين شكلتا محور اهتمام هذا الفكر، فإن الوجه المقابل لحقي الحرية والمساواة كان الحق في المعارضة وفي الثورة ومقاومة كل ما يعوق حرية الإنسان وحقه في الحرية والمساواة مع غيره.

ومن هنا ودون مبالغة يمكن القول إن الإرهاب صناعة أوروبية دون منازع، سواء من حيث التنظير الفكري له أو صيرورته واقعا، فكل أسلحة الدمار التقليدية والشاملة، الجرثومية والكيماوية والذرية هي نتاج الغرب، وأشرس الحروب وأطولها وأكثرها إيقاعا للضحايا وقعت في أوروبا أو كانت دول أوروبية الفاعل الرئيس فيها، وأهم الحركات العنصرية والمتطرفة والإرهابية، كالنازية والفاشية واليمين المتطرف والعنصرية والصهيونية – قبل انتقالها إلى فلسطين- ظهرت في الغرب وتغنى بها ومجدها رجال فكر وأدباء غربيون وأمريكيون.

ودون الغوص في فلسفة العنف في الثقافة الغربية، يمكن القول إن نشأة ظاهرة الإرهاب الحديث ظهرت في الغرب سواء إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعات والأفراد، وذلك قبل أن ينتقل إلى دول الجنوب، وحتى في هذه الحالة الأخيرة كان الغرب حاضرا بقوة، سواء كممارس للإرهاب ضد الشعوب المستعمَرة من طرفه، أو متلق لضرباته من طرف حركات التحرر في إطار ممارسة حقها في الدفاع عن النفس وتقرير مصيرها أو مموِلا لجماعات الإرهابية تعمل في معسكر الخصم وضده .

إرهاب الدول الاستعمارية و المستبدة:

يعد إرهاب الدول الاستعمارية والدكتاتورية أخطر أنواع الإرهاب على الإطلاق وهو إرهاب ما زالت الشعوب تعاني منه خصوصا في الجنوب، وهذا النوع من الإرهاب الرسمي تمارسه أجهزة الدولة علنا أو بطرق سرية بواسطة أجهزة بوليسية متخصصة في اغتيال ومطاردة المناضلين من اجل الحرية والمعارضين السياسيين. ويمكن تقسيم هذا النوع من الإرهاب بدوره إلى نوعين: إرهاب دولة دولي، وإرهاب دولة محلي مع تداخل الحالتين أحيانا.

**النوع الأول:** نلمسه في السياسة الاستعمارية للدول الغربية تجاه الشعوب المستعمَرة حيث يعد الاستعمار شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري والعنصرية تجسيد للإرهاب، فسياسة الاحتلال ونهب الثروات وقمع الحريات هو إرهاب لأنها أفعال تتناقض مع الأسس والمبادئ التي قامت عليه الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولم يقتصر إرهاب الدول الاستعمارية على مرحلة الاستعمار المباشر بل استمرت إرهابها حتى بعد الاستقلال، وهذا ما نلمسه في الإرهاب الذي مارسته وتمارسه الولايات المتحدة ضد الدول التي تعارض سياساتها بدءاً من السودان وليبيا إلى أفغانستان والعراق وسوريا وفلسطين .

ففي العراق وقبل الغزو الامريكي 2003 قصفوا خلال حرب الخليج الثانية منشآت مدنية ومستشفيات ومصانع حليب أطفال بل ارتكبوا مجزرة شنيعة عندما قصفوا ملجأ العامرية حيث كان يلتجئ آلاف الأطفال والنساء ، ثم قامت واشنطن باحتلال العراق عام 2003 وما زالت تتدخل عسكريا وأمنيا في شؤونه الداخلية، وفي السودان قصفوا مصنعا للأدوية بحجة انه يصنع مواد كيماوية، وفي ليبيا قصفوا منزل الرئيس الليبي معمر القذافي ومشاءات مدنية أخرى، ثم تدخل حلف الاطلسي عسكريا لإسقاط نظام القذافي ، ثم كان ما يسمى بالحملة الأمريكية ضد الإرهاب بعد تفجيرات 11 سبتمبر ، وهي في الواقع حملة إرهابية ضد معارضي السياسة الأمريكية وهي الحملة التي آلت إلى احتلال أفغانستان والعراق واستمرت خلال سنوات ما يسمى بالربيع العربي سواء في العراق او سوريا أو اليمن الخ .

ولكن يبقي أخطر شكل من أشكال إرهاب الدولة هو ذالك الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، فتاريخ هذه الدولة هو تاريخ إرهابي وما زالت إسرائيل الدولة الاستعمارية الوحيدة المتبقية في العالم ، فقد قامت بداية على يد عصابات يهودية إرهابية - الهاجاناه وشتيرن وإسلي - مارست إرهابا ضد الشعب الفلسطيني بل وضد الجيش البريطاني في فلسطين أحيانا ، وعندما تحولت هذه العصابات إلى دولة بفعل الدعم الغربي والتخاذل العربي استمرت في نهجها الإرهابي، فكان الإرهاب نهجا يوميا لحكام إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب، فأرتكبوا بداية مجازر دير ياسين وقبية والطرطورة وغزة ، ولاحقا قصفوا المدارس والمستشفيات وكسروا أذرع الأطفال والشباب و كانت مجزرة صبرا وشاتيلا و مجزرة قاتا ثم مجزرة مخيم جنين وأخيرا الحروب الثلاثة على قطاع غزة حيث ادت الحرب الاخيرة يوليو 2014 التي أستمرت 51 يوما إلى سقوط حوالي 2500 شهيد غالبيتهم من المدنيين واكثر من عشرة آلاف جريح وتدمير كلي وجزئي لحوالي 2500 منزلا ، حيث اعترفت منظمات دولية محايدة أن ما مارسته إسرائيل من أعمال في قطاع غزة تعتبر مجازر وجرائم حرب لم تعرفها البشرية من قبل ، وعلى هذا الأساس قرر مجلس الأمن في أكثر من مرة إرسال لجنة تقصي حقائق، إلا أن إسرائيل ترفض استقبال اللجنة حتى لا تنكشف مجازرها .[[1]](#footnote-1)

**النوع الثاني:** إرهاب الأنظمة الاستبدادية**،** فهذه الأنظمة ونظرالافتقارها للشرعية والمشروعية السياسية فهي تحكم بالقوة والإرهاب حيث تطارد المعارضين للنظام ودعاة التغيير وتؤسس نظامها على أساس بوليسي قمعي ، وتكون الأجهزة الأمنية هي المتحكم في نواصي الأمور وفي حياة الناس وأرزاقهم، وقد عرف العالم وما زال العديد من هذه الأنظمة ذات الإيديولوجيات المتباينة: فاشية ونازية وعنصرية ودينية وقومية، وإن كان عالم الشمال تجاوز هذا النوع من الأنظمة بفضل الديمقراطية – كون الغرب يعرف ديمقراطية داخلية فهذا لا ينفي أنه يمارس أحيانا إرهابا خارجيا ضد الدول المناوئة- فإن عالم الجنوب بما فيها دولنا العربية والإسلامية عرفت / وما زالت تعرف كثيرا من هذه الأنظمة التي لا تتورع عن ممارسة الإرهاب ضد شعبها سواء في مواجهة الشعب المطالب بالحرية أو في مواجهة جماعات عرقية وطائفية تطالب بالانفصال والاستقلال.

إرهاب الدولة المشار إليه كان ولا بد أن ينتج حركة مقاومة ضده، أو إرهاب من نوع آخر إرهاب الضعفاء الذي تمارسه جماعات وأفراد إما باسم الحرية والاستقلال أو باسم الانفصال وحق تقرير المصير أو من أجل الديمقراطية،أو دفاعا عن عقيدة دينية أو سياسية الخ.

إرهاب الضعفاء ضد إرهاب الدولة:

الإرهاب السياسي ضد الدولة أو إرهاب الضعفاء:

مع ترسخ سلطة الدولة وتطور مبادئ الحرية والمساواة في أوروبا، أخذت حقوق الإنسان وضعا جديدا، أصبحت فيه القيادة ليس للحكومات الثورية بل للمفكرين والمنظمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وأصبحت المطالبة بالحرية والمساواة وحقوق الإنسان على رأس اهتمامات غالبية شرائح الشعب. ولكن نظرا لأن هذه المبادئ كغيرها من المبادئ السياسية المجتمعة، قد تحمل أكثر من معنى حسب الموقع الإيديولوجي للشخص أو الحركة السياسية، ونظرا لأن هذه المبادئ أصبحت هي المبرر الذي يرفعه كل معارض للسلطة أو مطالب بها، أو مدافع عنها، فقد مورست باسمها أعمال إرهابية من قبل حركات سياسية تتهم الدولة بانتهاك هذه الحقوق، ومن هذه الحركات،الحركتان الفوضوية والعدمية، اللتان ظهرتا في القرن التاسع عشر. ودون التوسع في شرح المبادئ الإيديولوجية لهاتين الحركتين، يمكن القول أن منطلقاتها العقائدية تقوم على أساس رفض السلطة بكل أشكالها، وتمجيد حرية الفرد، فالدولة مرفوضة عند الفوضويين والعدميين، وهذا ما عبر عنه أحد فلاسفة الفوضوية ماكس ستيرنر (Max Stirner) (1809-1865) بمقولته الشهيرة "نحن الاثنان، الدولة وأنا، أعداء" ولم يقتصر رفض الفوضويين للسلطة البرجوازية وما تمثله من مصالح ومفاهيم بل رفضوا أيضا سلطة البروليتاريا التي كان يدعو إليها الشيوعيون، فهم مع اتفاقهم مع الشيوعيين على تشخيص المرض الاجتماعي، بإرجاعه للاستغلال الطبقي، فإنهم اختلفوا حول الوسائل الواجب اتباعها لتحطيم النظام الرأسمالي وشكل النظام المراد بناؤه بعد زوال الرأسمالية، وكان هذا سببا في الخلاف الذي حدث بين الفوضوي باكونيين وبين كارل ماركس عام 1872 في مؤتمر لاهاي.

وقد عبر الفوضويون عن أهدافهم بوضوح في مؤتمر عقدوه في لندن 1881، عرفوا فيه أنفسهم وأهدافهم، ومما جاء فيه:

" إن ممثلي الاشتراكيين والثوريين والعالميين والمجتمعين في لندن في 14 تموز 1881 جميعهم مؤيدون لهدم المؤسسات السياسية والاقتصادية الحالية هدما كاملا بالقوة".

وبالفعل مارس الفوضويون هذا النهج الجديد في العمل السياسي بقيامهم بعدة عمليات إرهابية في روسيا، إيطاليا، إسبانيا، وفرنسا، وبرز عدد من الأسماء الإرهابية الفوضوية أمثال: رافاشول، وأميل هنري وفافيان في فرنسا، وكافييرو ومالا تسيتا، وسيتشاريللي في إيطاليا، وجيليا نوف وستينياك وكالياييف في روسيا.

وعن الفوضوية انشقت العدمية، بانفصال الفوضويين الروس، حيث مارس هؤلاء أعمالا إرهابية عنيفة تركزت على اغتيال شخصيات روسية بارزة، مثل القيصر إسكندر الثاني، ووزير الداخلية فون يليف والغراندوق سيرج وغيرهم.

كان من بين أنشط الحركات العدمية الفوضوية الروسية، منظمة عدالة الشعب (Marodnaia Volia)، التي حددت أهداف الإرهاب وموقعه ضمن استراتيجيتها النضالية بالقول:

" يقوم العمل الإرهابي على تصفية رجال الحكم الأكثر ضررا، وعلى دفاع الحزب ضد الجاسوسية، وعلى معاقبة الأعمال العنفية والكيفية التي يقوم بها الحكم والإدارة الحاكمة، إن هدف الإرهاب هو الحط من مكانة القوة الحكومية وإعطاء البرهان الثابت على إمكانية النضال ضد السلطة، ثم إثارة الروح الثورية في الشعب وتقوية إيمانه بانتصار القضية، وهدف الإرهاب أخيرا تشكيل كوادر قادرة ومدربة على النضال".

وقد تعامل الفوضويون الروس مع الإرهاب السياسي كطريق وحيد لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها، وبالتالي نبذوا أشكال النضال الأخرى، وكانوا يعتقدون أن الإرهاب السياسي كفيل باستقطاب الجماهير حولهم ومباركتها لنشاطهم، وهذا ما يمكننا استخلاصه مما ورد في اجتماع لهم عام 1893 جاء فيه:

" إن من بين جميع مناهج النضال ضد الحكومة بهدف تحقيق الحرية السياسية، يبدو حاليا أن الإرهاب السياسي هو المنهج الوحيد الذي يقدم لنا الحظ الأوفر بالنجاح.. أننا نقصد بهذا التحديد سلسلة من الاعتداءات على الحكومة تنفذ في المكان والوقت اللذين يراهما الحزب مناسبين، ويدعهما الشعب والمجتمع بمختلف الطرق وذلك يهدف ترويع الحكومة وتثبيط معنوياتها وانتزاع التنازلات التي نريدها. [[2]](#footnote-2)

هذا النوع من الإرهاب السياسي تجدد بعد حوالي قرن من الزمن في أكثر من مجتمع في أوروبا الغربية على يد منظمات سياسية يسارية مثل الألوية الحمراء في إيطاليا وجماعة بادر ماينهوف والجيش الأحمرفي ألمانيا الغربية، حيث مارست هذه الحركات نفس الأسلوب الإرهابي، بل أيضا مفاهيم فلسفية عن العنف تتقارب مع المفاهيم الفوضوية، وبرز مفكرون وفلاسفة معاصرون أعطوا الشرعية لممارسة العنف كرد على الاستلاب الذي يمارسه المجتمع الاستهلاكي الرأسمالي تجاه الفرد. فهربرت ماركوز وصف نظام المجتمعات الصناعية المتقدمة بالعدو وبرر الاستعانة حتى بالوسائل غير الشرعية إن لم تجد الوسائل الشرعية، كما أن هناك أوجه شبه بينه وبين الفوضويين في رفضه لكل من النظام الرأسمالي وكذلك لدكتاتورية البروليتاريا كما كانت مطبقة اليوم في الاتحاد السوفيتي، وقد اعتبر البعض أن كتابات هربرت ماركوز ساهمت في تأجيج ثورة الشباب في أوروبا ربيع 1968 وفي موجه الإرهاب التي شهدتها ألمانيا الغربية وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية بعد ذلك التاريخ. [[3]](#footnote-3)

شهد العالم خلال السبعينيات تحالفا أمميا بين الحركات الثورية في العالم وهو ما أطلق عليه آنذاك (أممية الإرهاب) بحيث قاتل ثوار من أمريكا اللاتينية في أفريقيا واسيا وبالعكس وقام ثوار أوروبيون بعمليات وصفت بالإرهابية دفاعا عن القضية الفلسطينية و حركات التحرر في فيتنام وأفريقيا، وما زال العالم يذكر الثائر الفنزويلي كارلوس الذي كان يعد أخطر الإرهابيين في العالم، وقد سلمته السودان أخير لفرنسا وما زال في السجن حتى الآن.

لقد أسس الفوضويون واليسار الثوري نمطا جديدا من العنف السياسي أو الإرهاب المتجه من القاعدة إلى القمة، أهم عناصره ما يلي:

1. هو منهج في النضال متوفر على تبريراته النظرية.
2. يضع هدفا له الإطاحة بنظام سياسي اجتماعي اقتصادي محدد.
3. إنه إرهاب يتجه من القاعدة إلى القمة، أي إرهاب الأفراد والمجموعات السياسية ضد الدولة.
4. يهدف إلى إقامة نظام سياسي جديد.
5. إنه إرهاب خارج عن القانون وعن الشرعية الرسمية.

**انتقال الإرهاب من أوروبا إلى الشرق الأوسط**

بدءا من الربع الاخير من القرن العشرين ظهرت جماعات إسلام سياسي تلجا للعنف تحت عنوان الجهاد،ومع أن هذه الجماعات كانت موجودة سابقا إلا أن قيام الثورة الإيرانية وجماعات المجاهدين في افغانستان ثم إنهيار المعسكر الأشتراكي ومحاولات الهيمنة الامريكية على العالم والشرق الأوسط خصوصا ساعد على انتشار هذه الجماعات ومنها تنظيم القاعدة الذي بدأ في أفغانستان وبدعم أمريكي لمواجهة الغزو السوفييتي لهذا البلد،وحزب الله في لبنان،وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين،والتكفير والهجرة في مصر،والجبهة الإسلامية للأنقاذ في الجزائر والسلفية الجهادية في المغرب،وحزب النهضة في تونس،والحوثيين في اليمن ،وجماعات أخرى تفرعت عن تنظيم القاعدة أو حلت محلها كتنظيم الدولة الغسلامية ( داعش) .

بالرغم من ان جميع هذه الجماعات الجهادية تقول بأنها تجاهد من أجل الإسلام والمسلمين إلا أنها متعددة الاهداف، فبعضها يقتصر نشاطه الجهادي داخل حدود دولة الجماعة كحزب النهضة في تونس قبل الثورة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، وبيت المقدس والإخوان المسلمين في مصر، وبعضها يمارس عنفا أمميا مثل تنظيم القاعدة وداعش ،ونوع ثالث يجمع ما بين الجهاد السياسي لتغيير الأوضاع والجهاد ضد الاحتلال الأجنبي كحركتي حماس والجهاد وبقية الاحزاب الفلسطينية في فلسطين، وحركة طالبان في أفغانستان ، وجماعات إسلامية متعددة في العراق.

**المحور الثاني**

**تداخل الإرهاب مع النضال المشروع للشعوب**

**أولا : المبدأ هو التمييز بين الإرهاب والنضال المسلح لحركات التحرر**

أكدت الثورتان الفرنسية والأمريكية على الحق في الحرية والمساواة للأفراد، وأصبحت مسألة الاستقلال والحرية للشعوب والأفراد من المبادئ المعترف بها في المواثيق والاتفاقات الموقعة ما بين دول العالم الغربي ودُونت في دساتير دوله، إلا أن تطور المنتظم الدولي وتطور الأفكار السياسية حتما ضرورة خروج هذه المبادئ من إطارها الأوروبي الأمريكي لتأخذ صبغة عالمية، وتمد جذورها إلى بلدان آسيا وإفريقيا، ولكن تطبيق هذه المبادئ كان يصطدم بغياب الاستقلال الوطني لشعوب هذه القارات بسبب الاستعمار الذي مارسته نفس الدول التي قالت بالحرية والاستقلال وناضلت من أجلهما.

وهكذا بدأت الأصوات تتعالى مطالبة بحق الشعوب في تقرير مصيرها الوطني، هذا الحق الذي وردت فكرته في المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويلسون إبان الحرب العالمية الأولى، ثم أكدت عليها الأمم المتحدة بتدوينها في مقاصدها فحثت على إنماء العلاقات الودية على أساس احترام "المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق بتقرير مصيرها".

إن ازدواجية الغرب في التعامل مع هذه المبادئ تبدو جلية إذا عرفنا أن أول من طبق مبدأ حق تقرير المصير وحق الشعوب الخاضعة للاحتلال بمقاومة الاستعمار هو الغرب نفسه عندما قامت القوات النازية باحتلال فرنسا والعديد من دول أوروبا، آنذاك نهضت دول العالم الحر وعلى رأسها الولايات المتحدة وناصرت الشعوب المحتلة من النازيين بالمال والسلاح، بل وضعت أراضيها لتكون قواعد لجيش تحرير فرنسا وغيره من حركات مقاومة النازية والفاشية، ولو الدعم الذي وجدته شعوب أوروبا من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي لكان مصير أوروبا ومصير العالم اليوم مختلفا.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت الجمعية العامة على مسئوليتها وضع هذا الحق موضع التنفيذ، من خلال تشجيع الدول غير المتمتعة بالاستقلال على المطالبة بحقوقها، وحثت الدول المستعمِرة على منح الشعوب الخاضعة لها الاستقلال والحرية ومد يد العون لها. وفي قرار للجمعية العامة معنون بـ: "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة" نصت الفقرتان الأوليتان منه على:

1. إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويهدد قضية السلم والتعاون العالمي.
2. لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي، وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن منطلق أن الاستعمار نقيض لحق تقرير المصير، فقد جددت الجمعية العامة التنديد بالاستعمار وبالسياسة الاستعمارية التي تحرم الشعوب من حريتها واستقلالها وتشكل انتهاكا لكرامة الإنسان، كما نددت بكل أشكال احتلال الأراضي بالقوة باعتباره شكلا من أشكال الاستعمار.

ولأن الاستعمار ينتهك الكرامة الإنسانية، ولأن حق تقرير المصير تدعمه الشرعية الدولية ويخدم السلام العالمي، فقد أعطت الجمعية العامة الحق للشعوب باللجوء إلى كل أشكال النضال بما فيها الكفاح المسلح من أجل نيل استقلالها وهذا ما جاء واضحا في البرنامج الصادر عن الجمعية بتاريخ 12/10/1970 والمعنون بـ: "برنامج العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، حيث اعتبر البرنامج أن الاستعمار بأي شكل من الأشكال يعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة ولكل المواثيق الدولية، كما اعتبر: " أن للشعوب المستعمرة حقها الأصيل في الكفاح بجميع الوسائل الضرورية التي في متناولها ضد الدول الاستعمارية التي تقمع تطلعاتها إلى الحرية والاستقلال" وحث البرنامج الدول بتقديم "كل مساعدة معنوية ومادية تحتاج إليها في كفاحها لنيل الحرية والاستقلال".

كان لقرار الجمعية العامة الصادر عام 1977، أهمية خاصة حول الموضوع، فهو من جانب اتُخذ بأغلبية ساحقة في الأصوات كما أنه خطا خطوة مهمة بربطه مباشرة بين حق تقرير المصير وشرعية اللجوء للكفاح المسلح، كما أنه ندد بالدول التي تنكر على الشعوب حقها في النضال لنيل الاستقلال. ونظرا لأهمية القرار فأننا نورد هنا أهم فقراته:

"إن الجمعية العامة، إذ تؤكد من جديد، ما للإعلان العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية بوصفهما شرطين حتميين للتمتع بحقوق الإنسان.

وإذ تستنكر الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعوب التي لا تزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية، والتحكم الأجنبي، ومواصلة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف...

1. تدعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل والأمين لقرارات الأمم المتحدة بشأن ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية لحق تقرير المصير.
2. تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرير من السيطرة الاستعمارية والأجنبية ومن التحكم الأجنبي بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل بما في ذلك الكفاح المسلح.
3. تؤكد من جديد ما لشعبي ناميبيا وزمبابوي وللشعب الفلسطيني وسائر الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية، من حقوق، غير قابلة للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسيادة، دون أي تدخل خارجي.
4. تدين بقوة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي ما زالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والتحكم الأجنبي ولا سيما شعوب إفريقيا والشعب الفلسطيني".

يتبين لنا من خلال مقارنة العنف الذي تمارسه الشعوب إعمالا لحقها في تقرير مصيرها، بالعنف الوارد في الحالتين السابقين المشار إليهما في الفصل الأول- عنف الدولة مع الثورتين الفرنسية والروسية وعنف الجماعات الفوضوية ومثيلاتها - أن النوع الأول يحظى بالشرعية الدولية ويأتي دفاعا عن النفس، فهو عنف يستهدف إلغاء حالة القهر والتسلط التي تمارسها القوى الاستعمارية ضد الشعوب المستعمرة كما أنه عنف يصب في مصلحة السلام العالمي انطلاقا من كون الاستعمار يتناقض مع السلام العالمي، أو بمعنى آخر أنه عنف أو إرهاب مشروع يأتي ردا على إرهاب الدولة الذي تمارسه الدول الاستعمارية من منطلق أن الاستعمار هو إرهاب بل أبشع أشكال الإرهاب، حيث يشمل بإرهابه كل الشعب، مهددا استقراره ومهينا كرامته وسالبا حريته.

مارست العديد من الشعوب هذا الضرب من النضال أو الإرهاب المشروع ضد مستعمريها وقاهريها، بل يمكننا القول بأن غالبية الشعوب المستعمَرة والتي نالت استقلالها، لجأت إلى أسلوب الكفاح المسلح ودعمتها في ذلك قوى التحرر العالمي والشعوب المحبة للسلام، مع اختلاف في المضامين الأيديولوجية التي توجه هذا النضال. ولأن سياسة التحرر من الاستعمار كانت دائما توجه ضد الدول الرأسمالية ومصالحها، فإن هذه الحقيقة كانت وراء المواقف المتحفظة التي وقفتها وتقفها الدول الغربية والولايات المتحدة في مواجهة حركات التحرر العالمية وأخرها حركة التحرر الفلسطينية.

يمكننا استخلاص بعض المضامين المميزة للعنف المصاحب للكفاح المسلح تطبيقا لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

1. إنه عنف جماهيري، فهو عنف أغلبية الشعب أو يحظا برضى الأغلبية.
2. إنه عنف موجه ضد قوى مستعمرة أو نظام يفتقر للشرعية.
3. هدف العنف إجبار المستعمر على منح الشعب حقه في تقرير مصيره.
4. هذا العنف مدعما بالشرعية الدولية ويخدم السلام العالمي.
5. لا يمكن القول بأن هذا النوع من العنف يشكل عدوانا ضد أحد، فهو بمثابة الدفاع عن النفس، فهو عنف في مواجهة عنف أكبر.
6. نظرا لأن المستعمر (بكسر الميم)، لا يقتصر تواجده على الأرض المستعمَرة بل إن سيادته تشمل أماكن أخرى، فإن الحق في اللجوء للكفاح المسلح يمتد إلى حيث يوجد المستعمر.
7. نظرا لأن القوى المستعمرة تتفوق عسكريا على الشعب الخاضع للاحتلال، مما يجعل قدرة حركات التحرر على مقارعته بنفس أدواته القتالية – طائرات ودبابات وصواريخ – فمن الطبيعي والمشروع أن تلجا حركات التحرر إلى الوسائل القتالية المتاحة وضرب العدو في نقاط ضعفه .

**تحولات النظام الدولي وتأثيراتها على ظاهرة العنف السياسي المرتبط بالقضية الفلسطينية**

طرأ على العنف المرتبط بالقضية الفلسطينية في ظل تحولات النظام الدولي عدة مستجدات أهمها:

1. تولد إحساس وبلورة توجه لدى غالبية دول العالم أن مرحلة تصفية الاستعمار بما تتضمنه من شرعية حركات التحرر العالمي،قد انتهت بنهاية نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا وسقوط المعسكر الاشتراكي، وما جعل هذا التوجه يؤثر سلبا على القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، هو دخول الفلسطينيين والعرب مسلسل التسوية وقبولهم في مؤتمر مدريد1991بالحل السلمي كخيار إستراتيجي، كما أن اتفاقية أوسلو حولت حركة التحرير الفلسطينية إلى سلطة حكم ذاتي.
2. العمليات الاستشهادية التي تمارسها فصائل فلسطينية داخل فلسطين المحتلة، في إطار شرعية دولية لم تعد إسرائيل والولايات المتحدة يعترفا بها، أو في إطار (شرعية دينية) وتحت شعار الجهاد، وهي شرعية لا تحض بكثير تأييد أو تفهم من الرأي العام العالمي.
3. تراجع قوى اليسار كرأس حربة لحركة التحرر الفلسطينية والعربية لصالح الإسلام السياسي، وبالتالي الانتقال من مفهوم الكفاح المسلح إلى مفهوم الجهاد، بما يترتب على ذلك من تغير في الشرعية النضالية.
4. انطلاق ما يسمى بمسلسل السلام، بما يترتب عليه من محاصرة أنصار الحل العسكري، وانقسام الجماهير العربية والفلسطينية ما بين مؤيد للخيار العسكري ومؤيد للحل السلمي.
5. تراجع البعد القومي الرسمي للقضية الفلسطينية، وتحول الصراع إلى صراع فلسطيني – إسرائيلي بدرجة أولى حتى العدوان المتكرر على قطاع غزة – 2008 و2012، 2014- وما ألحق من دمار وقتل ، لم تغير من الوضع شيئا، صحيح أنها حركت الجماهير وأعادت حضور القضية جماهيريا ولكنها لم تغير من واقع الأنظمة حيث استمرت متمسكة بما سمته إستراتيجية السلام.
6. انتشار ظاهرة الجماعات الإسلامية الجهادية وما تمارسه من عنف داخل بلدانها ، ثم العنف الناتج عما يسمى الربيع العربي ، كل ذلك أبعد الانظار عما تمارسه إسرائيل من إرهاب بحق الفلسطينيين ، بل وأبعد الأنظار عن القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني.
7. خصوصية الاحتلال الصهيوني وقوة تحالفاته الدولية، وقيام النظام الدولي الجديد الذي تقوده حليفة الكيان الصهيوني – أمريكا - على أنقاض النظام الثنائي القطبية.

بالرغم من شرعية العمليات الجهادية ضد العدو الصهيوني، وهي شرعية مستمدة من الشرعية الدولية ومن الحقوق الطبيعية للشعوب، إلا أن غياب رؤية واحدة لطبيعة الصراع وسبل حله و تداخل الشرعيات المبررة للنضال ضد العدو الصهيوني ومن يدعمه، وغياب حليف دولي قوي يدعم هذا النضال أنعكس سلبا على تعامل المنتظم الدولي مع بعض ممارسي الجهاد دفاعا عن فلسطين.

ثانيا : الجهود الدولية لمكافحة (الإرهاب) واصطدامها بمأزق التعريف:

كما سبقت الإشارة، وحيث إن غالبية الأعمال الإرهابية كانت تستهدف مصالح أمريكية وغربية وإسرائيلية، فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحريض المنتظم الدولي ضد الإرهاب والدول التي تتهم بدعمه، وفي هذا السياق لم تخف أمريكا موقفها من اعتبار كل من هو ضد السياسة الأمريكية يعتبر إرهابيا أو داعما للإرهاب، وهكذا صنفت الولايات المتحدة كل من ليبيا وسوريا والسودان والعراق وإيران وكوبا، كدول داعمة للإرهاب، ومما هو معروف أن هذه الدول تنهج سياسة معادية للهيمنة الأمريكية.

وحيث أن الولايات المتحدة، إلى ما قبل انهيار المعسكر الاشتراكي، كانت عاجزة عن حشد تأييد دولي لسياستها ضد الإرهاب، نظرا لقوة تواجد دول المعسكر الاشتراكي ودول عدم الانحياز في مؤسسات الأمم المتحدة وخصوصا الجمعية العامة، فقد لجأت إلى عقد عديد من الاتفاقات الثنائية والإقليمية لمحاربة الإرهاب، بالإضافة إلى الجهود المبذولة محليا في هذا الشأن. ولم تبدأ الجهود الأمريكية تأتي أكلها في هذا الشأن إلا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع قوة تأثير دول عدم الانحياز دوليا وخصوصا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.وقد لعبت ديناميكية الانفراج السياسي في منطقة الشرق الأوسط المصاحبة لما سُمي بمسلسل السلام الذي دشنه مؤتمر مدريد، ثم توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994، الأثر الكبير في إحياء الجهود لمحاربة ظاهرة الإرهاب، حيث ساد الاعتقاد – أو هذا ما كانت ترمي إليه الولايات المتحدة -أن حل مشكلة الشرق الأوسط سيسقط الشرعية عن كثير من الجماعات الممارسة للإرهاب في الشرق الأوسط.

وهكذا تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين سنة 1994، قرارا بموجبه ستتخذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف القضاء على الإرهاب الدولي، وقد تميز هذا القرار عن سابقيه من قرارات الجمعية العامة بأنه أقترب بعض الشيء من الموقف الأمريكي والغربي الذي يدين الإرهاب بالمطلق دون تعريف دقيق له أو البحث عن دوافعه، وهكذا نص القرار على إدانة كل الأعمال والممارسات الإرهابية أينما كانت وكيفما كان الفاعلون، لا سيما الذين يساهمون في إثارة الشبهات حول علاقات الصداقة بين الدول والشعوب، ويهددون الوحدة الترابية وأمن الدول، وأضاف القرار بأن الأعمال الإجرامية التي لها أهداف سياسية وتساهم في إثارة الرعب لدى العامة أو لدى مجموعة من الأشخاص تعتبر غير مبررة في كل الأحوال، ومهما كانت دوافعها: سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو دينية.

وفي 15 من ديسمبر 1997 صدر عن الجمعية العامة القرار رقم 52 /164 بشأن الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وفي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في أغسطس 1998، تم الإعلان عن اتخاذ التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وكلفت الجمعية الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن يتخذ، في حدود الموارد الموجودة، مجموعة من التدابير العملية لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، ومن بينها:

جمع البيانات عن الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المتصلة بالإرهاب الدولي، وعن تنفيذها بما في ذلك المعلومات عن الحوادث التي يسببها الإرهاب الدولي.

إجراء استعراض تحليلي للصكوك القانونية القائمة ذات الصلة بالإرهاب الدولي، بغية مساعدة الدول في تحديد جوانب هذه المسألة التي لا تشملها هذه الصكوك.

استعراض الإمكانيات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول في تنظيم حلقات ودورات تدريبية حول مكافحة الجرائم المتعلقة بالإرهاب الدولي.

وفي التقرير السنوي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام 1998، أكد كوفي عنان الأمين العام للمنظمة، أن الأمم المتحدة اعتمدت اثنتي عشر معاهدة متعددة الإطراف خاصة بمكافحة الإرهاب، وأنها أنشأت في عام 1997 لجنة خاصة لصياغة اتفاقية دولية جديدة لحظر التفجيرات الإرهابية وحظر أعمال الإرهاب النووي، وأن اللجنة تعمل على وضع إطار قانوني شامل لمواجهة الإرهاب الدولي. [[4]](#footnote-4)

أما في إطار مجلس الأمن، فقد تزايد الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لموضوع الإرهاب وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على مجريات عملية اتخاذ القرار الدولي، كما يلاحظ أن تحرك مجلس الأمن كان غالبا يحدث بطلب أمريكي وبعد حدوث اعتداءات مسلحة على مؤسسات أمريكية أو أوروبية أو إسرائيلية. وإن كانت قرارات وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة تتسم بالعمومية والتوازن فأن قرارات مجلس الأمن تتسم بالصرامة وتكون مقرونة بآليات لتنفيذها تُسند غالبا للولايات المتحدة.

إذن تجدد الاهتمام بموضوع الإرهاب مباشرة بعد انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط ونهاية حرب الخليج الثانية رسميا، وهما الحدثان اللذان جوبها بمعارضات قوية من قوى عربية وإسلامية متشككة بنوايا الولايات المتحدة، واستباقا لأية عمليات إرهابية تعارض السياسة الأمريكية في المنطقة أو تعارض الترتيبات التي تقيمها الولايات المتحدة لاستقرار العالم في إطار تصورها للنظام الدولي الجديد، تمت دعوة مجلس الأمن في اجتماع قمة يوم 31 يناير 1992 لبحث موضوع الإرهاب، حيث أعرب المجتمعون عن بالغ قلقهم إزاء أفعال الإرهاب الدولي وتأكيدهم على ضرورة قيام المجتمع الدولي على نحو فعال بمعالجة كافة هذه الأفعال.

وعلى أثر الهجوم المسلح الذي حدث في بوينس آيريس يوم 18يوليه 1994، والهجومين المسلحين اللذين ارتكبا في لندن يومي 26 و 27 من نفس الشهر، انعقد مجلس الأمن يوم التاسع والعشرين من نفس الشهر وأصدر بيان رئاسي أدان فيه هذه الأعمال و " يطالب أعضاء المجلس بوضع حد لجميع هذه الهجمات الإرهابية فورا. ويشددوا على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل اتخاذ تدابير تامة وفعالة لمنع كافة أشكال الإرهاب ومكافحتها والقضاء عليها، فهي تمس المجتمع الدولي ككل ".

عاد مجلس الأمن مرة ثانية لمعالجة الموضوع على إثر تفجير مقري السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام يوم السابع من أغسطس عام 1998، حيث انعقد في جلسة يوم 12 من نفس الشهر وناقش الموضوع تحت بند (التهديدات للسلم والأمن التي تسببها أعمال الإرهاب الدولي)، وكان القرار شديدا في تأكيده على إدانة أعمال الإرهاب الدولي بكل مظاهرها وأشكالها، مؤكدا " على انه من واجب كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال ".

وكانت ذروة الاهتمام بالإرهاب وصيرورته محل اهتمام جميع دول العالم بدون استثناء، على إثر تفجيرات نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001، ففي اليوم الموالي للتفجيرات أنعقد مجلس الأمن لمناقشة الموضوع، وبإجماع جميع دول المجلس وتأييد جميع دول العالم تقريبا، تبنى المجلس قرارين صارمين أدان فيهما الإرهاب بكل أنواعه وصوره، ليس هذا فحسب، بل طالب جميع دول العالم بالتحالف مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، ويوم الثامن والعشرين من نفس الشهر صدر قرار جديد عن مجلس الأمن يسير في نفس الاتجاه.

المستجد في الموضوع والخطير أيضا، أن المجلس ترك للولايات المتحدة حرية تحديد الجهات الإرهابية وطريقة الرد عليها بالشكل الذي تراه مناسبا. وقد انتهزت الولايات المتحدة هذه الفرصة التي أتاحها لها مجلس الأمن لتصفي حساباتها ليس فقط مع المسئولين عن تفجيرات واشنطن ونيويورك – مع أن هؤلاء ما زالوا غير معروفين تماما والرواية الوحيدة المحددة لهويتهم هي الرواية الأمريكية - بل مع كل من يعارض السياسة الأمريكية في العالم، أو بشكل أخر أن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت قرارات مجلس الأمن لتعيد بناء النظام الدولي بما يعزز هيمنتها الكونية.

وهكذا لاحظنا كيف أن الولايات المتحدة تحدثت في البداية عن كون حملة مكافحة الإرهاب تستهدف تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، ثم توالت قوائم المستهدفين في الحملة إن عاجلا أو آجلا، فهناك العراق والسودان وربما اليمن وليبيا، وصدرت قوائم تضم أسماء العشرات من الجمعيات والمنظمات والأشخاص المتهمين بالإرهاب أو مساندة العمليات الإرهابية، شملت أخيرا حزب الله اللبناني وفي فلسطين، حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وكتائب شهداء الأقصى، ولا نستبعد بعد أيام أن نجد ضمن القائمة أسماء كل من يقول بحق الفلسطينيين بالاستقلال.ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية، بل تبعتها دول الاتحاد الأوروبي، فرغم أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك أعلن أثناء زيارته للبنان في نهاية نوفمبر 2001 أن قوائم المتهمين بالإرهاب التي تصدرها الخارجية الأمريكية أو الرئاسة الأمريكية ليست ملزمة دوليا ولا تعتبر جزء من القرارات الدولية، بالرغم من ذلك كان الاجتماع الوزاري للاتحاد الأوروبي واضحا في اعتبار حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين حركات إرهابية ومطالبا السلطة الفلسطينية بالقضاء عليهما.

## المحور الثالث

## الجهاد: شرعية المبدأ والتباس الممارسة

**أولا : الجهاد وتداخل الدين والسياسة**

لا غرو أن للشعوب الخاضعة للاحتلال والهيمنة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الحق في المقاومة، ولكن ممارسة هذا الحق هو الذي يحتاج إلى حذر شديد حتى لا تشوه الممارسة المرتجلة عدالة الحق وعدالة القضية،فممارسة حق النضال لتقرير المصير يفقد معناه إذا تحول إلى أعمال فئوية لجماعات لا تندرج في إطار الإجماع الوطني، وخصوصا إذا غاب التنسيق بين من ينصبون أنفسهم قيمين على القضية. فعلى الساحة الفلسطينية مثلا، يحتاج الكفاح المسلح أو الجهاد، لتكون له مرودية،إلى أن يندرج في إطار إستراتيجية فلسطينية بل عربية إسلامية مشتركة أو على الأقل في إطار تنسيق يسمح بأن توظف هذه العمليات لخدمة الأهداف الوطنية، وهذا التنسيق للأسف غير موجود، وعدم وجوده يجعل قدرة إسرائيل والولايات المتحدة على استثمار هذه العمليات لصالحها أكبر من الفوائد التي تتحقق للقضية.

لقد علمتنا التجربة وعلمنا التاريخ أن كثيرا من الحقوق الوطنية ومن القيم السامية يخسرها أصحابها وتفقد مصداقيتها إن لم يتعاملوا معها بعقلانية وضمن رؤية شمولية تربط ما بين الفعل والهدف والوسيلة وردود الأفعال المحلية والدولية. ليس من باب التشكيك بوطنية وبقوة إيمان أولئك الذين فجروا أنفسهم واستشهدوا داخل فلسطين من أجل الوطن والدين، والشعب الفلسطيني يزخر بالكثير من أمثالهم، ولكن المشكلة المثارة اليوم تتعلق بتوقيت ممارسة هذه العمليات والأشخاص المستهدفون منها أيضا المشكلة تكمن بجماعات إسلامية غير فلسطينية تقوم بعمليات قتالية (الجهاد) ضد الولايات المتحدة ودول غربية باسم فلسطين ودفاعا عن الإسلام. فهل مثل هذه العمليات تندرج ضمن مخطط استراتيجي وطني فلسطيني؟ وهل ينطبق عليها مفهوم الإسلام للجهاد؟.

وأليس من المثير للانتباه أن التفجيرات التي شهدتها باريس والتي زهقت أرواح 17 فرنسيا بينهم 4 من الديانة اليهودية جاءت مباشرة بعد التحول في مواقف الرأي العام والدول الأوروبية لصالح الحق الفلسطيني وضد السياسة الإسرائيلية ؟ أليس من العقل والمنطق الربط بين هذه التفجيرات الإرهابية وتحليلات سياسية إسرائيلية وأمريكية تقول بأن التحول في مواقف الدول الأوروبية جاء نتيجة لتحول مواقف الرأي العام في تلك البلدان ضد إسرائيل ولصالح الحق الفلسطيني ، وهو تحول كما يقول أصحاب التحليلات الإسرائيلية يرجع لزيادة عدد ونفوذ المسلمين في أوروبا ، وبالتالي فهذه العمليات تخدم هدف تشويه المسلمين في أوروبا وإظهارهم كإرهابيين ؟ .

ومن جهة أخرى لا يمكن لعنف سياسي يزعم ممارسوه أنه جهاد أن يكون ناجحا إلا إذا التفت حوله الجماهير وشكلت له الحاضنة ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان – من حيث الهدف والوسائل- منسجما مع الثقافة السائدة في المجتمع ومع تطلعات أغلبية الشعب كما يتم التعبير عنها عبر القنوات والمؤسسات الديمقراطية والشرعية وحسب المراجع الدينية الرسمية ، وفي حالة عدم توفر هذه القنوات أو الخلاف حولها ، فبالعقل الذي يُعلي من قيمة درء المخاطر وجلب المنافع وإعمار الأرض ، وهو عقل لا تختلف حوله وعليه الأمم والديانات السماوية .

الجهاد كشكل من أشكال العنف السياسي يعبر عن نمط من ثقافة دينية تنبني على تفاسير وتأويلات محل خلاف علماء الأمة الإسلامية منذ مقتل عثمان بن عفان والفتنة الكبرى. منذ ذاك التاريخ إلى اليوم قُتِل علي يد المسلمين تحت راية الجهاد أكثر مما قُتِل من أعداء المسلمين. حتى في حالة توافق فئة من المسلمين على الجهاد المسلح فإن هذا الضرب من العنف السياسي الديني يكون محل خلاف ومرفوض عند جماعات ودول إسلامية أخرى، ولا يُقبل ولا يُفهم عند أصحاب الثقافات غير المسلمة.

الجدل ما إذا كانت هذه الأفعال جهادا أم إرهابا مدانا ليس جديدا بل يضرب جذوره في التاريخ، إلا أنه أصبح أكثر بروزا في السنوات الأخيرة مع تحولات النظام الدولي والعولمة وانعكاساتهما على المجتمعات وخصوصا في الجنوب وبعد ما يسمى بالربيع العربي المتزامن مع سياسة (الفوضى الخلاقة ) الأمريكية . وهنا نلاحظ التزامن ما بين تصاعد وتيرة العنف السياسي – جهادا أو إرهابا وعدوانا- منذ عقد من الزمن مع الحديث عن الحرب الحضارية والصليبية وصراع الثقافات، بل لم تتورع الولايات المتحدة عن تقسيم العالم إلى محور الخير وتمثله الولايات المتحدة وإسرائيل والعالم المسيحي المتحضر، ومحور الشر وتمثله الجماعات الإسلامية والأنظمة المناوئة للسياسة الأمريكية .[[5]](#footnote-5)

كما يحدث بعد كل موجة من الإرهاب يقف وراءها (جماعات إسلامية) تسارع واشنطن وتل أبيب ودول الغرب للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب ، وفي كل مرة تجري محاولة تعويم الإرهاب ليشمل كل فعل موجه لإسرائيل واليهود وللمصالح الغربية ، وتجاهل إرهاب الدولة الذي تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين ، وإرهاب واشنطن من خلال دعمها لأنظمة استبدادية وتدخلها العسكري المباشر في أكثر من بلد عربي وإسلامي .

لا شك أن جماعات دينية إسلامية تمارس الإرهاب باسم الجهاد ، وتمارسه داخل الدول العربية والإسلامية وعلى مواطنيهم من المسلمين أكثر مما تمارسه على غير المسلمين ، ولكن كثيرا من هذه الجماعات صناعة أمريكية وغربية وإسرائيلية أو مختَرقَة من طرفهم ، وأن إسرائيل والغرب وعلى رأسه واشنطن يوظف إرهاب هذا الجماعات للإساءة للإسلام والمسلمين ولخدمة مصالحهم في المنطقة

لن ندخل في تحليلات فقهية - لأننا ليس من أهل الاختصاص - ولكن نشير إلى أن القرآن الكريم تحدث عن الإرهاب والقتال والجهاد والحرابة كحالات تستوعب ما يسمى اليوم بالعنف السياسي، وقد ذكر ما يشير إلى الإرهاب لفظا في الآية: " **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ**"، فالإسلام لا يمانع بممارسة الإرهاب والترهيب ولكن ضد أعداء الله وأعداء الوطن وكحالة دفاعية أو ما يسمى اليوم بحالة الدفاع الشرعي عن النفس، يقول تعالى "**وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبِّ الْمُعْتَدِينَ**" [[6]](#footnote-6) أما (الحرابة)، فيقول فيها صبحي الصالح: (أنها توحي لغة بالمخالفة والمضادة ومدلولها اللغوي هذا يُلمح أيضا في الاصطلاح الفقهي، عند إفساد الأمن وتعطيله بالإرهاب،ومضاده النظام والخروج عليه بقوة السلاح لقطع الطريق وإخافة الآمنين والفساد في الأرض).[[7]](#footnote-7)

ويرى صبحي الصالح بأنه إذا كانت الأعمال المدرجة ضمن الأعمال الإرهابية التي تطرق إليها تعريف الحرابة قد عددت على سبيل المثال وليس الحصر الحالات التي عاصرها القدامى، فإنها تنطبق أيضا على حالات مستحدثة لها علاقة بالتطور التكنولوجي والنمو في مجالات المعرفة الأخرى التي أصبحت سمة من سمات العصر الحديث وبالتالي فإن الحرابة تصدق على أعمال وممارسات هي وليدة عصرنا الحالي.

ونرى أن هذا التعريف للأرهاب يصدق على العديد من المجموعات الإرهابية في العالم الرأسمالي حيث انتشرت عصابات المافيا، والجماعات العنصرية والمنظمات التي ترفض نمط الحياة الرأسمالية واستلاب الإنسان من قبل الآلة وتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما أن بعض الأنظمة العربية والإسلامية المشتبكة في صراع مع جماعات إسلامية تدرج هذه الجماعات ضمن مفهوم الحرابة مُسقطة عنها صفة الجماعات الجهادية، ومن هنا تُكثر هذه الأنظمة من وصف هذه الجماعات بالزنادقة والمرتدين وقطاع الطرق الخ.

مقابل هذا النوع من العنف غير المشروع وُجد الجهاد في الإسلام الذي اعتبر فرضا على كل مسلم ومسلمة ولكن ضمن شروط وضوابط . أولى الإسلام للجهاد حيزا كبيرا من اهتماماته، وتعددت الآيات والأحاديث التي تحض على الجهاد وتعتبره واجبا على المسلمين.و يشمل الجهاد في معناه الواسع أشكالا متعددة من البذل والتضحية في سبيل الحق ودين الحق، فهو جهاد بالنفس والمال "**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ** ". كما سؤل الرسول (صلى) أي الجهاد أفضل ؟ فقال : (كلمة عدل عند سلطان جائر) ، وفي حديث نبوي آخر : ( إن أفضل الجهاد أن يجاهد الرجل نفسه وهواه ) .

وبالإضافة إلى الجهاد بالمال والكلمة الحق ووجود الجهاد الأصغر والجهاد الأكبر، فإن الجانب القتالي من الجهاد (الجهاد الأصغر) أخذ حيزا كبيرا من مفهوم الجهاد ودلالته، حتى أنه غالبا ما اقترنت كلمة الجهاد بالقتال والحرب كما يجري اليوم وتم تغييب الجهاد الاكبر وهو بناء الدولة وإعمار الارض. ويذهب بعض المفسرين وشيوخ الإسلام إلى القول بأن المسلمين جماعات وفرادى مطالبون بالجهاد فهو واجب على كل مسلم ومسلمة، والمسلم مطالب بالجهاد حتى وإن عارضه أولي الأمر، (فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، و (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع بلسانه وإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان).

ويشمل الجهاد في الإسلام، الجهاد من أجل نشر دين الحق، والجهاد من أجل مناصرة المظلوم، وإحقاق الحق ، ولكن ضمن قيود وضوابط "**وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا** [[8]](#footnote-8). "ويقول تعالى أيضا.. "**لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**" .[[9]](#footnote-9)

أما المفكر الإسلامي سيد قطب فهو يوسع من مفهوم الجهاد في الإسلام ويجعله صالحا لكل زمان ومكان، وضد كل قوى الظلم والشر في العالم فهو (دفاع عن الإنسان ذاته ضد جميع العوامل التي تفيد حريته وتعوق تحرره، هذه العوامل التي تتمثل في المعتقدات والتصورات كما تتمثل في الأنظمة السياسية القائمة على الحواجز الاقتصادية والطبقية والعنصرية والتي كانت سائدة في الأرض كلها يوم جاء الإسلام والتي ما تزال أشكال منها سائدة في الجاهلية الحاضرة في هذا الزمان) [[10]](#footnote-10). وقد أخذت جماعات إسلامية معاصرة بهذا المفهوم الواسع للجهاد، كالجماعات الإسلامية في مصر وجماعة الإخوان المسلمين في سوريا وجماعة طالبان وتنظيم القاعدة وبعض الجماعات الإسلامية في الجزائر، واخيرا تنظيم (داعش) ، مع تباين شاسع بينها في تحديد أولويات الجهاد بل في تحديد مفهوم الحق والباطل ، بل وصل الأمر لأن تدخل جماعات إسلامية في قتال شرس بينها كما يجري في سوريا وليبيا .

**ثانيا : خلل الممارسة لا يسقط المبدأ**

لا محاجة أن بلاد المسلمين ترزح تحت نير الاستعمار غير المباشر وتعاني الأمرين من الاستغلال الاقتصادي والسياسي الغربي، ليس هذا فحسب بل أن إسرائيل وقوى سياسية مؤثرة في الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة تعتبر الإسلام خطر يهدد حضارتهم وهذا ما ظهر جليا بعد تفجيرات 11 سبتمبر2011 ، ثم بعد تفجيرات باريس أواخر 2014 ، ولكن كيف يمكن الرد على هؤلاء الأعداء؟ وما هو موقف الإسلام من المسيحية واليهودية؟ . إن ما يربك المواطن العربي والمسلم ويجعله في حيرة من أمره حيال اتخاذ موقف مع أو ضد عمليات إرهابية (جهادية) تقوم بها جماعات إسلامية مثل القاعة وداعش هو عدم وجود رؤية موحدة أو إجماع عن المسلمين حول هل أن اليهودية والمسيحية ديانات سماوية ومعتنقيها أهل كتاب أم أنهم - خصوصا اليهود - كفرة على المسلمين مقاتلتهم دون هوادة أينما كانوا سواء في ديار الإسلام أو في ديارهم (دار الكفر)؟

ما يزيد من حالة الإرباك عند الإنسان المسلم أن عديد من الجماعات التي تصفها الولايات المتحدة بالإرهابية، تقاسمها أنظمة عربية الرأي في هذا الوصف، فالجماعات الإسلامية –الإسلام السياسي - في سوريا وتونس ومصر والجزائر والسعودية والبحرين، تصنف كجماعات إرهابية ...، بل أن بعض علماء الدين المرموقين في العالم العربي – في مصر والسعودية تحديدا - نفوا صفة الجهاد حتى عن العمليات التي يقوم بها فلسطينيون ضد الكيان الصهيوني، واعتبروا مفجري العبوات الناسفة انتحاريين لا استشهاديين ...، فهل تلام الولايات المتحدة إن اعتبرت هذه الجماعات كجماعات إرهابية وتطالب بناء عليه من العالمين العربي والإسلامي مساعدتها بالقضاء عليهم، وتطالب السلطة الفلسطينية بتفكيك حركتي الجهاد وحماس؟.

مما لا شك فيه أن المزاعم الأمريكية والصهيونية حول نعت العمليات الاستشهادية بالإرهاب هي مزاعم لا تقوم على أي أساس أخلاقي أو قانوني أو واقعي فحق الشعوب في مقاومة الاحتلال منصوص عليه في كل المواثيق الدولية والشرائع الدينية، والشعب الخاضع للاحتلال له حرية وصف نضاله بما يتناسب مع عقيدته وأيديولوجيته فإن شاء سماه كفاحا مسلحا أو حرب عصابات أو حرب تحرير شعبية الخ، وإن شاء سماه جهادا أو عمليات جهادية. أما الزعم بان المسلمين يوظفون الدين لأغراض سياسية، فهذا الزعم قد يكون صحيحا في بعض الحالات وهو مرفوض بالنسبة لنا إن أخذ شكل حرب أهلية أو تصارع على السلطة، أما فيما يتعلق بمعارضتهم لتوظيف الدين لمحاربة العدو الصهيوني فهذا مردود عليه للأسباب التالية :-

1. لأن الكيان الصهيوني كيان استيطاني احتلالي قائم على الإرهاب والغصب ومقاومته واجبة على كل مواطن بغض النظر عن دينه ولونه، ومن المعروف أن مناضلين وقادة أوائل في الثورة الفلسطينية كانوا من المسيحيين – جورج حبش ونايف حواتمه وناجي علوش الخ- . أيضا شارك في القتال إلى جانب الثورة الفلسطينية العديد من المناضلين من مختلف جنسيات العالم وأديانه بل شارك فيها يهودا خلال السبعينيات قاموا بعمليات عسكرية داخل فلسطين وتم اعتقالهم .
2. كيف يقول الغرب وإسرائيل هذا القول وجزء كبير من التأييد الغربي المسيحي لإسرائيل قائم على أساس ديني – الكتاب المقدس عند المسيحيين يشمل العهد القديم وهو التوراة اليهودية والعهد الجديد وهو الإنجيل المسيحي – كما أن الكيان الصهيوني قائم بالأساس على مزاعم ومقولات دينية كمقولة وعد الرب وأرض الميعاد ... و الجماعات الدينية المتطرفة في إسرائيل هي التي تتحكم في سياسة البلاد، هذا ناهيك عن أن دولة الكيان الصهيوني هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمنح جنسيتها على أساس ديني .
3. في السنوات الاخيرة اصبحت الولايات المتحدة الامريكية ودول غربية بل وبعض الدول العربية تدعم جماعات إسلام سياسي تمارس الإرهاب ، فواشنطن ليست بعيدة عن تأسيس تنظيم القاعدة عندما كان يقاتل السوفييت في أفغانستان ، وهذه الاطراف غير بعيدة عن دعم وتمويل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي يقاتل في سوريا والعراق وليبيا الخ .

إذن من حق الشعب الفلسطيني أن يقاتل باسم الجهاد أو باسم الشرعية الدولية ومن واجب كل عربي ومسلم مناصرة ومشاركة الفلسطينيين في قتالهم، ولكن هذا لا يمنع من عقلنة الممارسة الجهادية والاستشهادية حتى لا تضر بعدالة القضية وقدسية المبدأ، وحتى لا يكون الجهاد بدون طائل . وعندما نقول بعقلنة المقاومة فهذا لا يعني دعوة للتخلي عنها بل دعوة للبحث عن طرق ووسائل جديدة للمقاومة تأخذ بعين الاعتبار واقع العالم اليوم وواقع النظم والحركات السياسية العربية والإسلامية .فمثلا عندما يرفع المجاهدون راية الجهاد لتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، فأن تحرير فلسطين يعني القضاء على إسرائيل، وإسرائيل دولة يعترف بها المنتظم الدولي بل حتى دول عربية وهي عضو في هيئة الأمم المتحدة ... فكيف يمكن أن نطالب العالم أن يقف إلى جانبنا للقضاء على دولة معترف بها؟ نفس الأمر بالنسبة للعمليات الاستشهادية، فهذه العمليات بالرغم من شرعيتها وكونها ردا على إرهاب صهيوني لا يرحم صغيرا ولا كبيرا من الفلسطينيين، فهي تثير غضب الرأي العام العالمي الذي لا يفهم القيمة التي يمثلها الاستشهاد عند المسلم، وينظر لها باعتبارها عمل إرهابي .

وواقع الحال ما دام الفلسطينيون غير قادرين لوحدهم على القضاء على الكيان الصهيوني ضمن موازين القوى القائمة اليوم وما دامت الأنظمة والحركات السياسية العربية والإسلامية غير معنية بالجهاد في فلسطين – بعضها أرسل المقاتلين والمجاهدين والأموال إلى كابول وكندهار وكشمير وكوسوفو ، وهي تمول اليوم تنظيم داعش ، وتتجاهل القدس المحتلة وكأن تلك البلاد النائية أكثر قدسية من القدس – وغير قادرة ولا راغبة بتبني الجهاد في فلسطين، فعلى الفلسطينيين أن يستقطبوا إلى جانبهم الرأي العام الدولي وتأييد دول العالم، وهذا يتطلب وضع برنامج عمل وطني مرحلي يأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات، برنامج لا يتخلى عن الحق بالمقاومة ، ولكن على شرط أن تُمارس المقاومة أو الجهاد بمفهوم واسع ضمن إستراتيجية عمل وطني لا كخيار حزبي أو فئوي وأن يتم التفكير بقصر عمليات المقاومة المسلحة على مناطق محددة أو وقفها مؤقتا إن احتاجت المصلحة الوطنية ذلك .

عود على بدء نقول بأن هناك هجوما إعلاميا نفسيا وسياسيا وهجوما عدوانيا ماديا، يستهدف أساسا نضال الشعب الفلسطيني المشروع لاستعادة حقوقه المشروعة، هجمة تأخذ اسم محاربة الإرهاب. إن كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها تمكنوا من انتزاع قرار من مجلس الأمن يوم 12/9/2001 خول الولايات المتحدة مسؤولية محاربة الإرهاب، وإن كانت الولايات المتحدة تمكنت من هزيمة حركة طالبان و أضعفت تنظيم القاعدة واحتلت العراق وقضت على نظام صدام حسين، فهذا لا يعني القضاء على ظاهرة الإرهاب نهائيا ما دام سبب وجود الظاهرة أو ما يعتبر كذلك موجودا، وهو العداء للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، بل قد يكون العداء ازداد بعد ضرب أفغانستان واحتلال العراق والتدخل الفج للغرب في مسار الربيع العربي ، وتراجع إسرائيل عن مسلسل التسوية بمباركة أمريكية ، وقد لاحظنا كيف عاد العنف بشكل اكثر إرهابا ودموية في السنوات الثلاث الاخيرة بعد ظهور تنظيم داعش .

لذا على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في سياستها الخارجية تجاه الشعوب العربية والإسلامية وخصوصا بالنسبة للقضية المركزية لهذه الشعوب وهي القضية الفلسطينية، فالدعم الأمريكي غير المشروط للكيان الصهيوني كان سببا رئيسا في كراهية شعوب المنطقة للولايات المتحدة، وهذه الشعوب وعلى رأسها الشعب الفلسطيني لا تطلب الكثير، فمطلبها بسيط وواضح وعادل وهو تطبيق قرارات الشرعية الدولية بما يحقق قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي حالة عدم التزام إسرائيل بنهج التسوية السلمية العادلة واستمرار الولايات المتحدة في تحيزها لإسرائيل فلا ضمان أن لا تبرز مجددا العشرات من التنظيمات الجهادية ذات التأييد الشعبي كحركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وبقية التنظيمات الفلسطينية المقاتلة ، وحركات جهادية متطرفة خارج فلسطين توظيف القضية الفلسطينية لتبرير عنفها.

وإن كانت الولايات المتحدة وجدت تأييدا لا بأس به في حملتها ضد حركة طالبان وتنظيم بن لادن وضد نظام صدام حسين وبعدها في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ، حتى داخل دول المنطقة العربية والإسلامية، فأن هذا التأييد سيضعف إن لم يتفكك التحالف كليا، في حالة تعميم الولايات المتحدة لتعريفها للإرهاب ليشمل حركات فلسطينية وعربية مناضلة ضد الكيان الصهيوني.

ولكن في المقابل، المطلوب اليوم، فلسطينيا وعربيا وإسلاميا، بلورة إستراتيجية واضحة وصارمة بالنسبة للقضية الفلسطينية، يُحدد فيها الموقف الفلسطيني والعربي مما يجري، ونقل هذا الموقف للعالم، مصحوبا بحملة إعلامية توضح أن التزام العرب بالسلام لا يلغي شرعية الكفاح الفلسطيني ضد إسرائيل، في حالة عدم ألتزم هذه الأخيرة بالسلام . ومن جهة أخرى مطلوب من علماء المسلمين ورجال الفكر وأولى الأمر، الاتفاق على تعريف للجهاد، سواء من حيث، مَن له الحق الشرعي لإعلان الجهاد؟ ومن الذي يجاهد؟ وضد مَن يتم الجهاد؟ وهذا الأمر يضع الكرة في مرمانا وليس في مرمى الخصم .

**خاتمة**

نخلص مما سبق إن ظاهرة (الإرهاب) تستدعي المزيد من البحث والدراسة لوضع ما يسمى تضليلا بظاهرة الإرهاب الإسلامي في سياقها الصحيح. أن الأمر بحاجة لوضع مقاييس أخلاقية وسياسية وقانونية لتمييز الإرهاب عن كفاح الشعوب من أجل استقلالها. وكذا يحتاج الأمر أن يشمل تعريف الإرهاب حالات العدوان التي تمارسها الدول المهيمنة على الشعوب المستضعفة.والقانون الدولي والمنظمات الدولية بحاجة إلى وضع قواعد قانونية حول هذه الظواهر، بل وإعادة النظر في قواعد الحرب والعدوان كما هي مدونة في القانون الدولي الكلاسيكي حتى تناسب أشكال الحرب والعدوان غير المعلنة التي تمارسها الدول المهيمنة ضد الشعوب المستضعفة.

إن كان من الواجب إدانة الإرهاب وإدانة ما جرى في باريس ، فمن الواجب أيضا الاشتغال بجد على تفكيك ظاهرة الإرهاب علميا . بتوضيح القضايا التالية : -

1-  إن السياسة الإرهابية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني والسياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل والمنكِرة للحق الفلسطيني بالإضافة لسياساتها في المنطقة العربية ، كذلك الإساءة لمشاعر المسلمين كما جرى مع الرسوم المسيئة للرسول ، كل ذلك يولد ثقافة حقد وكراهية توفر المبررات والذرائع لبعض المسلمين ليمارسوا ما يعتقدون أنه ردا على هذه السياسات .

2- التمييز بين هذه الجماعات الإرهابية التي تمارس العنف تحت راية الجهاد ، والإسلام كدين تسامح ، فهذه الجماعات لم يتم تفويضها من طرف أية مرجعية دينية رسمية ولم تفوضها الأمة ولا تملك تفويضا إلاهيا لممارسة ما  تقوم به من أعمال ، وبالتالي لا تمثل هذه الجماعات إلا نفسها ولا تخدم إلا الجهات المموِلة لها ، وإذا حكمنا عليها من خلال نتائج أعمالها والجهة المستفيدة منها فإن شكوكا تُثار حول علاقة بعضها بأذرع لأجهزة استخبارية إسرائيلية وأمريكية أو ليست بعيدة عنها .

ونظرا لأن كلمة جهاد وجماعة جهادية تُحيل عند المسلم العادي للشأن المقدس وهو شأن متعمِق ومؤثِر في العقل والوجدان وخصوصا عند المسلمين البسطاء ، فإن الأمر يتطلب خطابا دينيا عقلانيا يُحرر الإسلام مما لحِق به من مفاهيم وممارسات ليست من الإسلام بشيء .

3-  التفريق والتمييز بين هذه الأعمال سواء التي جرت في باريس أو التي تقوم بها جماعات تحمل مسميات دينية كما هو الأمر في بلدان عربية كسوريا والعراق وليبيا واليمن ومصر من جانب ، والمقاومة الفلسطينية المسلحة في مواجهة الاحتلال من جانب آخر . فإذا كانت كل الشرائع الدينية والوضعية المحلية والدولية تُدين الإرهاب ، فهذه الشرائع نفسها تعطي للشعوب الخاضعة للاحتلال الحق بمقاومة الاحتلال بكل الطرق بما فيها الكفاح المسلح ، وفلسطين ما زالت خاضعة للاحتلال وإسرائيل دولة استعمارية .

إن وجود خلل في ممارسة حق المقاومة من طرف بعض الجماعات الفلسطينية وممارستها أحيانا لخدمة اجندة ومشاريع خارجية غير وطنية ، يجب أن لا يؤثر على صحة وثبات الحق في المقاومة بما فيها المسلحة ضد إسرائيل كدولة احتلال . لذا يجب قطع الطريق على إسرائيل قبل أن توظف تفجيرات باريس بما يخدم طروحاتها المضللة حول مقاومة الشعب الفلسطيني ، وذلك من خلال التأكيد على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة ، وأن ما يجري في فلسطين من أعمال مقاومة أمر مختلف عن ما يجري في البلدان الأخرى .

1. - على أثر العدوان الإسرائيلي على القطاع عام 2008/2009 قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد جولدستون ، وبعد قيام اللجنة بالتحقيق وضعت تقريرا سمي باسم رئيس اللجنة اتهمت إسرائيل بارتكاب جرائم حرب ، وبعد حرب 2014 صدر قرار عن مجلس الامن الدولي يطلب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق وقد تشكلت اللجنة برئاسة القاضي الدولي وليم شاباس إلا أن إسرائيل رفضت التعامل مع اللجنة وشنت حملة ضد القاضي شاباس أضطر على إثرها تقديم استقالته. [↑](#footnote-ref-1)
2. : أدونيس عكرة ، الإرهاب السياسي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1983 ، ص : 45 [↑](#footnote-ref-2)
3. -بعد فشل الانتفاضة الطلابية 1968، أسس طلاب من كلية العلوم الاجتماعية في مدينة ترينت الإيطالية منظمة، اليسار البروليتاري، ثم أصبح أسمها بعد ذلك الألوية الحمراء، وقد بدأت نشاطها العنيف في أوائل السبعينيات بحرق سيارات الرأسماليين ومهاجمة المصانع، ثم وسعت نشاطها ليشمل كل من يمثل الدولة وكانت أبرز عملياتها خطف رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي الدو مورو في ربيع 1978 وإعدامه، وقامت بخطف مساعد قائد قوات حلف الأطلسي في أوروبا الغربية الجنرال الأمريكي جيمس دوزيير، ثم أطلقت سراحه.

   تتشابه جماعة بادر - ماينهوف، أو الجبهة الحمراء الألمانية الغربية من حيث ظروف النشأة وأسلوب العمل والهدف، مع جماعة الألوية الحمراء، وباشرت الجماعة عملها الإرهابي في 3 أبريل 1968 بحرق مجمعين تجاريين كبيرين في مدينة فرانكفورت ،وفي 2 يونيو 1970 أسست الجبهة الألمانية للجيش الأحمر حيث ركزت عملياتها على المصارف ودور النشر، والقواعد الأطلسية، ورموز السلطة، وفي 5 سبتمبر 1977 خطفت الجماعة هانز مارتن شلاير رئيس الصناعيين وأرباب العمل في ألمانيا وقتلته وفي نفس الفترة خطفت طائرة ألمانية ووجهتها إلى مقديشو في الصومال.

   [↑](#footnote-ref-3)
4. : التقرير السنوي عن اعمال منظمة الأمم المتحدة لعام 1998 الذي اعده الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ، منشورات هيئة الأمم المتحدة . [↑](#footnote-ref-4)
5. - وفقا لإحصاءات أمريكية صادرة عن مكتب التحقيقات الفيدرالي، فإن 6% فقط من جميع الهجمات الإرهابية على الأراضي الأمريكية في الفترة الممتدة من 1980 وحتى 2005، ستة ارتكبت من قبل المسلمين.

   ووفقا لدراسة من مركز مكافحة الإرهاب في الأكاديمية العسكرية الأميركية، فإنه منذ العام 2011، أسفرت الهجمات ذات الدوافع السياسية من قبل الأميركيين المسلمين عن مقتل 33 شخصا، في حين قتلت الهجمات الإرهابية التي نفذها العنصريون البيض وغيرهم من المتطرفين اليمينيين أكثر من 200 شخصا**.**

   [↑](#footnote-ref-5)
6. : صورة الحجرات : أية 15 [↑](#footnote-ref-6)
7. : صبحي الصالح ، القرصنة والقانون الأممي ، وثيقة مقدمة لأكاديمية المملكة المغربية في دورتها الأولى لعام 1986 ، الرباط ، 28 / 30 إبريل 1986 [↑](#footnote-ref-7)
8. : سورة النساء ، 75 [↑](#footnote-ref-8)
9. : سورة الممتحنة ، 98 [↑](#footnote-ref-9)
10. : سيد قطب ، معالم في الطريق 1 ، الدار البيضاء ، 1993 ، ص : 65 [↑](#footnote-ref-10)